

الترجيحُ بالبلاغةِ في معنى المعنى في تفسيرِ القرآنِ

الكريم

(دراسة تأصيلية تطبيقية)

قسم علوم القرآن والحديث، شعبة التفسير وعلوم القرآن، كلية الشريعة، جامعة

دمشق

المُلخَص

إنَّ للبلاغةِ أهمِّيَّةً بالغَةً عند المفسِّرين في الكشفِ عن جمالِ نظمِ القرآنِ الكريمِ وإعجازِهِ، ولا تقتصرُ أهمِّيَّتُها على ذلك، بل يجدُ القارئُ في كتبِ التفسيرِ وحواشيه التي اعتنى أصحابُها بعلومِ اللغةِ عموماً وبعلمِ البلاغةِ خصوصاً أنَّ للبلاغةِ أيضاً دوراً كبيراً عندهم في الترجيحِ بين الأعرابِ والمعاني، وهذا البحثُ يتناولُ جانباً مهماً من جوانبِ الترجيحِ بالبلاغةِ، وهو الترجيحُ بها في معنى المعنى، أو في المعاني الثواني، فيبيِّنُ المرادَ بالمعنى ومعنى المعنى، أو بالمعاني الثواني، في اصطلاحِ علماءِ البلاغةِ، ويقرنُ ذلكَ بأمثلةٍ تطبيقيةٍ مأخوذةٍ من ثلاثةٍ من أهمِّ كتبِ التفسيرِ وحواشيه، وهي فتوحُ الغيبِ، وروحُ المعاني، والتحريرُ والتتويرُ، ويبيِّنُ أنواعَ الجُمَلِ التي يُرجَّحُ فيها بالبلاغةِ، ويبينُ علامَ يدلُّ ذلكَ.

الكلماتُ المفتاحية: الترجيح، البلاغة، معنى المعنى.

ورد البحث للمجلة بتاريخ ١٠ // ٢٠١٦

قبل للنشر بتاريخ ١٠ // ٢٠١٦

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة، وأتم التسليم، على نبيِّنا
وسيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

١ - أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من حيث كونه يدرس إحدى قواعد
الترجيح اللغوية المهمة عند المفسرين، ويؤكد على دور إتقان علوم البلاغة في
فهم النص القرآني حق الفهم في وقت كثر فيه مدعو القدرة على فهم الآيات
من خلال الوقوف على الظواهر فقط، دون أن يكون لهم نصيب من علوم
اللغة التي هي مقاييس فهم النصوص، فضلاً عن أن يكونوا من أصحاب
الدوق البلاغي الذي يدرك به وجوه التفسير اللاتقة بالنظم المعجز.

٢ - إشكالية البحث وخطته:

١-٢ إشكالية البحث:

إذا كان للجملة معنى أول ظاهر، ومعنى ثانٍ مقصود، وأمكن الوصول
إلى المعنى الثاني بأكثر من أسلوب، فهل يكتفي المفسر بذكر هذه الأساليب
المحتملة، أم يرجح بينها، وإذا كان يرجح، فما هو معيار الترجيح، وعلام يدل
ذلك؟.

٢-٢ خطة البحث:

قسمت البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: القسم النظري: ويتضمن تعريف الترجيح عند المفسرين،
وتعريف البلاغة، والمعنى والمعنى المعنى.

المبحث الثاني: القسم التطبيقي: ويتضمن أربعة أمثلة تطبيقية للترجيح
بالبلاغة في الجمل التي لها معانٍ أول ومعانٍ ثوانٍ.

٣ - منهج البحث:

يقوم منهج البحث على ثلاث دعائم:

٣- ١ الاستقراء: وذلك من خلال الاستقراء الجزئي لثلاثة من كتب التفسير وحواشيه، وهي: فتوح الغيب للطبيبي (٧٤٣هـ)، وروح المعاني للآلوسي (١٢٧٠هـ)، والتحرير والتنوير لابن عاشور (١٣٩٣هـ)؛ للوقوف على الأمثلة التطبيقية للترجيح في معنى المعنى.

وإنما اخترت هذه الكتب الثلاثة؛ لأنها من أهم الكتب التي كان لأصحابها عناية بالغة بعلوم اللغة عموماً، وبعلم البلاغة خصوصاً؛ ولما فيها من المزج بين القديم (فتوح الغيب وروح المعاني) والمعاصر (التحرير والتنوير) وفي ذلك إشارة إلى أن الذوق البلاغي لم يكن حصرًا على فترة زمنية معينة، وأن هذا القرآن المعجز منهل للعقول والأفهام والأذواق إلى قيام الساعة. وبعد الاستقراء قمتُ باختيار أربعة نماذج تطبيقية؛ لتوضيح فكرة البحث، ولم أذكر جميع الأمثلة التي وقفتُ عليها بالاستقراء؛ لضيق مجال البحث عن الإكثار، وقد كان المعيار في الاختيار قوة المثال ووضوح دلالاته على المقصود.

٣- ٢ التحليل: وذلك من خلال تحليل كلام المفسرين وأصحاب الحواشي في الأمثلة التطبيقية؛ لتوضيح مقاصدهم، وبيان المراد من المصطلحات البلاغية التي تعرّضوا لها.

٣- ٣ المقارنة: وذلك من خلال ذكر اختلاف العلماء - إن وُجد - في الأساليب التي يتوصل بها إلى المعاني الثواني التي تدلُّ عليها الآيات، وتوجيه كلامهم، ثم ذكر القول الراجح، وبيان سبب الرجحان.

٤ - المبحث الأول: القسم النظري:

٤- ١ تعريف الترجيح عند المفسرين:

عرّف الزركشي (٧٩٤هـ) الترجيح عند الأصوليين بقوله: (بيان اختصاص الدليل بمزيد قوة عن مثالبه؛ ليُعمل بالأقوى) [١].

وقد ذكر الأصوليون أنَّ الترجيح إنَّما يكونُ بعدَ التعارضِ وعدمِ
إمكانيةِ الجمعِ، وذكروا كذلك أنَّه يجري بينِ ظنيٍّ وظنيٍّ فقط؛ لأنَّ الظنَّياتِ
تتفاوتُ في القوَّة، فيمكنُ إثباتُ الرِّيادةِ لأحدهما على الآخرِ، ولا يتصورُ ذلكَ بينِ
القطعيَّينِ؛ لأنَّه لا تفاوتَ بينهما في القوَّة، ولا بينِ قطعيٍّ وظنيٍّ؛ لأنَّ القطعَ
مُقَدَّمٌ دائماً على الظنِّ [٢].

أمَّا المفسِّرُ فهو يُرَجِّحُ بينِ الأقوالِ التي تحتلُّها الآيةُ، لا بينِ الأدلَّةِ
الشرعيَّةِ بنحوٍ مُباشرٍ، وهذه الأقوالُ ظنِّيَّةٌ في الكثيرِ الغالبِ، ولا يُشترطُ فيها أن
تكونَ مُتعارضةً، لا يمكنُ الجمعُ بينها؛ بل يمكنُ أن يُجمعَ بينها أحياناً؛ فإنَّ
اختلافَ المفسِّرينِ قد يكونُ من بابِ اختلافِ التَّنوعِ، لا من بابِ اختلافِ
التضادِّ. وكذلك لا يجبُ دائماً تركُ المرجوحِ، بل يمكنُ أحياناً حملُ الآيةِ على
كلا القولينِ: الراجحِ، والمرجوحِ، وإن كان أحدهما أقوى من الآخرِ.

ولذلكَ كانَ لابدَّ من ذكرِ تعريفِ خاصِّ للترجيحِ عندِ المفسِّرينِ،
ويمكنُ من خلالِ الاعتمادِ على ما ذكره الزركشيُّ أن يُعرِّفَ بأنَّه: بيانُ
اختصاصِ الوجهِ التفسيريِّ بمزيدِ قوَّةٍ عن مقابله.

وعرَّفَهُ بعضُ المعاصرينِ بأنَّه: (تقويةُ أحدِ الأقوالِ في تفسيرِ الآيةِ؛
لدليلٍ أو قاعدةٍ تُقوِّيه، أو لتضعيفِ أو ردِّ سواه) [٣].

٤- ٢- تعريفُ البلاغةِ:

عرَّفَ القزوينيُّ (٧٤٥هـ) بلاغةَ الكلامِ بقوله: (وأمَّا بلاغةُ الكلامِ فهي
مطابقتُهُ لمقتضى الحالِ، مع فصاحتهِ. ومقتضى الحالِ مختلفٌ؛ فإنَّ مقاماتِ
الكلامِ مُتفاوتةٌ) [٤]. ويقصدُ البلاغيُّونُ بالحالِ الأمرَ الداعيَ إلى التكلُّمِ على
وجهٍ مخصوصٍ، أي إلى أن يُعبَّرَ مع الكلامِ الذي يُودَى به أصلُ المعنى
خصوصيةً ما، وهذه الخصوصيةُ هي مقتضى الحالِ، ومعنى مطابقتِهِ الكلامِ
لمقتضى الحالِ اشتمالُهُ على هذه الخصوصيةِ، مثلاً: كونُ المخاطبِ مُنكراً
للحُكْمِ حالٌ يقتضي تأكيدَهُ، والتأكيدُ مقتضى الحالِ، وقولُك له: إنَّ زيدا في

الدار مؤكّداً بـ(إنّ) كلامٍ مطابقٍ لمقتضى الحال؛ لاشتمالِهِ على التأكيد[٥].
والفصاحةُ قسمان: فصاحةُ المفرد، وهي خُلوصُهُ من تنافرِ الحروفِ، والغرابَةِ،
ومخالفةِ القياسِ اللُّغويِّ[٦]، وفصاحةُ الكلام، وهي خُلوصُهُ من ضَعْفِ التأليفِ،
وتنافرِ الكلمات، والتعقيدِ، مع فصاحتها[٧].

٣-٤ المعنى ومعنى المعنى:

عرّف عبدُ القاهرِ الجُرْجانيُّ (٤٧١هـ) المعنى ومعنى المعنى
بقوله: (تعني بـ(المعنى): المفهومَ من ظاهرِ اللفظِ، والذي تصلُّ إليه بغيرِ
واسطةٍ. وبـ(معنى المعنى): أن تعقلَ من اللفظِ معنىً، ثمَّ يُفْضَى بك ذلك
المعنى إلى معنىٍ آخرٍ)[٨].

وبيان ذلك أنّ الكلامَ على ضربين:

ضربٌ يُوصلُ منه إلى الغرضِ بدلالةِ اللفظِ وحدَهُ، كقولك إذا قصدتِ
أن تُخبرَ عن زيدٍ مثلاً بالخروجِ على الحقيقةِ: خرجَ زيدٌ[٩].
وضربٌ لا يُوصلُ منه إلى الغرضِ بدلالةِ اللفظِ وحدَهُ، ولكن يدلُّ
اللفظُ على معناه الذي يقتضيه موضوعُهُ في اللغةِ، ثمَّ تُوجَدُ لذلك المعنى دلالةٌ
ثانيةٌ، يُوصلُ بها إلى الغرضِ. ومدارُ هذا الضربِ على الكنايةِ، والاستعارةِ،
والتمثيلِ. ومثاله قولك: هو كثيرٌ رماذٍ القدرِ، فإنّك لا تُقيدُ غرضك الذي تعني
من مجردِ اللفظِ، ولكن يدلُّ اللفظُ على معناه الذي يوجبُهُ ظاهرُهُ، ثمَّ يعقلُ
السامعُ من ذلك المعنى، على سبيلِ الاستدلالِ، معنىً ثانياً هو غرضك، وهو
أنَّهُ مِصِيفٌ[١٠].

ويؤخذُ من ذلك أنّ مدارَ معنى المعنى على مباحثِ علمِ البيانِ، وأنَّهُ
لا يكونُ في مباحثِ علمِ المعاني، ولا في مباحثِ علمِ البديعِ.
والمعاني الثواني هي أساسُ جمالِ الكلامِ، وإليها ترجعُ الفضيلةُ
والمزيّةُ، ولذلك ذكّرَ البلاغيُّونَ أنّ المجازَ أبلغُ من الحقيقةِ، وأنَّ الاستعارةَ أبلغُ
من التصريحِ بالتشبيهِ، وأنَّ التمثيلَ على سبيلِ الاستعارةِ أبلغُ من التمثيلِ لا
على سبيلِ الاستعارةِ، وأنَّ الكنايةَ أبلغُ من الإفصاحِ[١١].

وليست مزيّة هذه الفنونِ البلاغيّةِ على الكلامِ المتروكِ على ظاهره في
أنفسِ المعاني التي يقصدُ إليها المتكلّم، ولكنّها في طريقِ إثباته لها وتقديره
إياها [١٢].

تفسيرُ هذا: أنّ قولهم: إنّ الكنايةَ أبلغُ من التصريحِ لا يعني أنّك لمّا
كُنيتَ عن المعنى، زدتَ في ذاته، بل المعنى: أنّك زدتَ في إثباته، فجعلتهُ
أبلغَ وأشدّ، فقولك: كثيرُ الرمادِ لا يدلُّ على قِرَى أكثرَ من قولك: هو كثيرُ
القِرَى، بل المعنى: أنّك أثبتتَ له القِرَى الكثيرَ من وجهِ أبلغ، وأوجبتهُ إيجاباً
أشدّ [١٣].

وكذلك ليست مزيّة قولك: رأيتُ أسداً على قولك: رأيتُ رجلاً لا يتميّزُ
عن الأسدِ في الشجاعةِ والجرأة، أنّك قد أفدتَ بالأوّلِ زيادةً في مساواته بالأسدِ،
بل المزيّة أنّك قد أفدتَ تأكيداً وقوّةً في إثباتك له هذه المساواة. فليس تأثيرُ
الاستعارة في ذاتِ المعنى وحقيقته، بل في إيجابه والحكم به [١٤].

وإذا تبيّنَ هذا، فالمرادُ بالترجيحِ بالبلاغةِ اختيارُ الأنسبِ لبلاغةِ القرآنِ
وإعجازه، أي أنّ البلاغةَ تصبحُ معياراً من معاييرِ ترجيحِ قولٍ على قولٍ.
والمرادُ بالترجيحِ في معنى المعنى أنّ الترجيحَ لا يكونُ في الجُمْلِ التي لها
معانٍ أوّلُ فقط، وإنّما يكونُ في الجُمْلِ التي لها معانٍ أوّلُ ومعانٍ ثوانٍ، ووظيفةُ
البلاغةِ هي تحديدُ الأسلوبِ الأبلغِ للوصولِ إلى المعاني الثواني.

أي أنّه إذا كانَ للجُمْلَةِ معنى ثانٍ، واختلفَ في الكيفيّةِ أو الأسلوبِ
الذي يتوصّلُ به إلى هذا المعنى، فإنّ المفسّرَ يختارُ الأسلوبَ الأبلغَ الذي
يجعلُ ثبوتَ المعنى الثاني أشدّ وأكد.

ومن ذلك يؤخذُ أنّ الترجيحَ لا يكونُ بينَ وجهٍ مقبولٍ ووجهٍ مردودٍ، بل
يكونُ بينَ وجهٍ بليغٍ ووجهٍ أبلغٍ منه، وبيانُ ذلك بالأمثلةِ التطبيقيةِ في القسمِ
الآتي.

٥ - المبحث الثاني: القسم التطبيقي:

تقدّم أنّ مدار ما يُسمّى بمعنى المعنى على مباحث علم البيان: الاستعارة، والتمثيل، والكناية، وهذه المباحث طُرُق أو أساليب للوصول إلى المعاني الثواني، وهي متفاوتة في البلاغة، وقد يمكن الوصول إلى المعنى الثاني الذي تُفيدُه الجملةُ بأكثر من أسلوب، أو بأكثر من طريق، ووظيفته المفسر هي اختيار الأسلوب أو الطريق الأبلغ.

ويتضمّن هذا القسم أربعة أمثلة تطبيقية، تُبيّن هذه الفكرة وتوضّحها. وهذه الأمثلة الأربعة: مثال عند الطيّبي، ومثالان عند الآلوسي، ومثال عند ابن عاشور.

وسأذكر هذه الأمثلة مرتبة على ترتيب وفاة أصحابها:

٥ - ١ في تفسير قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ) (٢) إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ (٣) إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ (٤) [الحجرات: ٢-٤].

في معنى قوله تعالى: (امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى) أربعة أوجه:

الأول: أنّه من قولهم: امتحن فلان لأمر كذا، وجرب له، فهو مضطلع به غير وإن عنه، والمعنى: أنّهم صبر على التقوى، أقوياء على احتمال مشاقها [١٥].

وهذا الوجه من الكناية التلويحية [١٦]؛ عبّر عن كونهم مُغرقين في التقوى كاملين فيها [١٧] بقوله سبحانه وتعالى: (امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى)؛ لأنّ الامتحان والتجربة يوجب مزاوله الأمر ومعالجته مرّة بعد أخرى، وذلك يوجب التمرّن فيه [١٨].

والثاني: الامتحانُ موضوعٌ موضعُ المعرفةِ، لأنَّ تحقُّقَ الشَّيءِ باختباره، فكأنَّه قيلَ: عَرَفَ اللهُ قلوبَهُم للتقوى، واللامُ مُتعلِّقةٌ بمحذوفٍ، كما في قولك: أنتَ لهذا الأمرِ، أي: كائنٌ له ومختصٌّ به. أو: ضربَ اللهُ قلوبَهُم بأنواعِ المحنِ والتكاليفِ الصَّعبةِ؛ لأجلِ التقوى، أي: لتثبَّتَ وتظَهَّرَ تقواها، ويعلمُ أنَّهم مُتقون؛ لأنَّ حقيقةَ التقوى لا تُعلمُ إلا عندَ المحنِ والشَّدائدِ والاصطبارِ عليها [١٩].

وهذا الوجهُ مجازٌ مرسلٌ [٢٠]، من إطلاقِ السَّببِ على المسبَّبِ؛ فإنَّ الامتحانَ سببُ المعرفةِ؛ لأنَّ تحقُّقَ الشَّيءِ باختباره، واللامُ إمَّا صلةٌ محذوفٍ، أو للتعليلِ [٢١].

والثالثُ: المعنى: أخلصَ اللهُ قلوبَهُم للتقوى، من قولِهِم: امتحنَ الذهبَ وفتنَّهُ، إذا أذابَهُ، فخلَّصَ إبريزَهُ من خشبِهِ، ونقَّاه [٢٢].

وهذا الوجهُ من التمثيلِ أو الاستعارةِ التمثيليةِ [٢٣]؛ شبهَ خلوصَ قلوبِهِم عن شوائبِ الكدوراتِ النفسانيَّةِ والشَّهوانيةِ بعد طولِ المجاهداتِ، بخلوصِ الذهبِ الإبريزِ الذي عُرضَ على النَّارِ، ونُقِّيَ من الخبثِ والرَّيدِ [٢٤].
وبعبارةٍ أخرى: استُعيرتْ هيئةُ تنقيةِ الذهبِ من الخبثِ والرَّيدِ لهيئةَ خلوصِ قلوبِهِم عن شوائبِ الكدوراتِ النفسانيَّةِ والشَّهوانيةِ بعد طولِ المجاهداتِ، ولذلك كانت الاستعارةُ تمثيليةً؛ لأنَّها ليست استعارةً مُفردَةً لمُفردٍ.

والرابعُ: أن يكونَ استعارةً من امتحانِ الذهبِ وإذابتهِ؛ ليُخلَّصَ إبريزُهُ من خبثِهِ، ويُنقى [٢٥]. والاستعارةُ على هذا التوجيهِ مفردةٌ مكنيةٌ، وليست تمثيليةً [٢٦]؛ شُبِّهت قلوبُهُم بالذهبِ الذي يُمتحنُ؛ ليُخلَّصَ إبريزُهُ من خبثِهِ، ثمَّ حُدِفَ المشبَّهُ بهِ وأُبقِيَ على شيءٍ من لوازمِهِ، وهو الامتحانُ، على سبيلِ الاستعارةِ المكنيةِ.

وقد رجَّحَ الطَّبِيُّيُّ الوجهَ الثالثَ، فقالَ: (هذا الوجهُ أنسبُ؛ لأنَّ الكلامَ واردٌ في مدحِ أولئك السَّادةِ الكرامِ، وفي التعريضِ بمن ليسَ على صفتِهِم [٢٧]،

ومن ثمَّ قالَ في فاصلةِ الآيةِ السَّابِقَةِ: (وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ) واللاحقة: (أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ) [٢٨].

أي أنَّ هؤلاءِ السَّادَةَ الكرامَ إذا صدرَ منهم رفعُ الصَّوتِ الذي يُخشى بسببِهِ حُبوطُ العملِ، كانَ ذلكَ عن غيرِ قصدٍ منهم، ولذلك ختمَ الآيةَ بقوله: (وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ)، وأمَّا الذين يُنادُونَ من وراءِ الحُجراتِ، فرفعُ الصَّوتِ صادرٌ عن قصدٍ منهم، ولمَّا كانَ هذا العملُ خلافَ ما يوجبُهُ الأدبُ معَ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ختمَ الآيةَ بقوله: (أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ).

وأما وجهُ التعريضِ، فهو أنَّه لمَّا شبَّهَ خلوصَ قلوبِهِم عن شوائبِ الكُدوراتِ النفسانيَّةِ والشَّهوانيَّةِ بعدَ طولِ المجاهداتِ، بخلوصِ الذهبِ الإبريزِ الذي عُرضَ على النَّارِ، ونُقِّيَ من الخبثِ والرَّيدِ، كانَ في ذلكَ إشعارٌ بأنَّ الذين لا يعضُّونَ أصواتَهُم ليسوا كذلكَ.

والحاصلُ أنَّه لا خلافَ بينِ هذه الأوجهِ في كونِ المعنى الثاني الذي نُفيدهُ جملةً (مَتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُم لِلتَّقْوَى) هو اتصافَهُم بالتقوى على أبلغِ وجهٍ، وإنَّما الخلافُ في كيفيةِ التوصلِ إلى هذا المعنى الثاني، هل يكونُ ذلكَ بالكنايةِ أم بالتمثيلِ؟ والأبلغُ الأنسبُ للإعجازِ هو التمثيلُ؛ لأنَّ فيه ما لا يُوصفُ من المبالغةِ في تشبيهِ صورةِ خلوصِ تقواهِم من الشوائبِ بصورةِ تنقيةِ الذهبِ من الخبثِ؛ فإنَّ السَّامِعَ إذا قرأَ هذه الآيةَ أو سمعها، تصوَّرَ هيئةَ تنقيةِ الذهبِ، وهيئةَ خلوصِ التقوى من الشوائبِ والكُدوراتِ، فيقعُ المعنى في نفسه أبلغَ موقعٍ. ويؤخذُ من هذا المثلِ أمران:

أحدهما: أنَّ المفسِّرَ الذي أُوتِيَ ذوقاً بلاغيّاً لا يكتفي باختيارِ وجهٍ بليغٍ في تفسيرِ الآيةِ، وإنَّما يتحرَّى أبلغَ الوجوهِ وأشدَّها توكيداً في إفادةِ المعنى الثاني الذي يدلُّ عليه المعنى الأوَّلُ الظاهرُ؛ لأنَّ البلاغةَ درجاتٌ ومراتبٌ متفاوتةٌ، ولا شكَّ أنَّ القرآنَ الكريمَ قد بلغَ من المراتبِ أعلاها، فيجبُ حملُهُ على ما يليقُ بذلكَ.

والثاني: أنَّ الاستعارة التمثيلية أبلغ من الاستعارة المفردة، ومن الكناية أيضاً، لاسيما إن اقتضاها المقام، وكانت الأنسب لنكتة بلاغية أخرى، كالتعريض في هذه الآية.

ويؤخذ أيضاً من قول الطيبي: (هذا الوجه أنسب) أنَّ الوجوه الأخرى ليست مردودة، بل هي مناسبة أيضاً، وهذا تأكيد لما ذكر سابقاً من أنَّ الترجيح في معنى المعنى لا يكون بين المقبول والمردود، وإنما يكون بين البليغ والأبلغ، والمناسب والأنسب.

٥ - ٢ في تفسير قوله تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ) ((الحديد: ١١)).

في هذه الآية ندب بليغ من الله تعالى إلى الإنفاق في سبيله، والقرض الحسن هو الإنفاق بالإخلاص وتحري أكرم المال وأفضل الجهات [٢٩].

ولاشك أنَّ ظاهر قوله تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا) غير مراد؛ لأنَّ الله سبحانه وتعالى هو الغني الحميد، فلا بدَّ من حمل الكلام على المجاز.

ولذلك قال الألويسي بعد ذكر الاختلاف في تفسير القرض الحسن: (وأياً كان، فالكلام إمَّا على التجوُّز في الفعل، فيكون استعارةً تبعيةً تصریحيةً [٣٠]، أو التجوُّز في مجموع الجملة، فيكون استعارةً تمثيليةً، وإنما كانت تمثيلية؛ لأنَّه قد استعيرت فيها الهيئة للهيئة، وهو الأبلغ، أي: من ذا الذي يُنفق ماله في سبيل الله تعالى مُخلصاً مُحترماً وأفضل الجهات؛ رجاء أن يُعوضه سبحانه بدلاً، كمن يُقرضه، فيضاعفه له، فيعطيه أجره على إنفاقه مضاعفاً أضعافاً كثيرةً من فضله) [٣١].

أمَّا وجهُ التبعيَّةِ، فهو أنَّ القرضَ مستعارٌ للإنفاقِ، ثمَّ سرى ذلك إلى الفعلِ (يُقرضُ)، فكانت الاستعارةُ تبعيَّةً؛ لأنَّ المستعارَ له هو الفعلُ، وليس الاسمُ.

وأمَّا وجهُ التمثيليَّةِ، فهو أنَّه استعارَ الهيئةَ للهيئةِ، فقد استعارَ هيئةَ مَنْ يُقرضُ قرضاً، ثمَّ يضاعفُ له هذا القرضُ من المقرضِ، لمن يُنفقُ مالهَ مخلصاً لله راجياً التعويضَ منه، فيضاعفُ الله سبحانه مالهَ، ويضاعفُ له الأجرَ والثوابَ.

وإنَّما رجَّحَ الألوسيُّ الاستعارةَ التمثيليَّةَ على الاستعارةِ المفردةِ الواقعةِ في الفعلِ؛ لأنَّ استعارةَ الهيئةِ للهيئةِ أوقعُ في النفسِ؛ لما فيها من تصوُّرِ الهيئاتِ، وفي ذلك تقريرٌ أبلغُ للمعنى في النفسِ.

وخلاصةُ المثالِ أنَّه لا خلافَ في كونِ المعنى الثاني المقصودِ بقوله تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقرضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيضاعفهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ) هو الحثُّ على الإنفاقِ على أبلغِ وجهٍ وأكده، وبيانُ حُسنِ ثوابِ المنفقِ في الدنيا والآخرةِ، وإنَّما الخلافُ في كَيْفِيَّةِ إفادةِ هذا المعنى الثاني، هل يكونُ ذلك بطريقِ الاستعارةِ التصريحيَّةِ التبعيَّةِ، أم بطريقِ الاستعارةِ التمثيليَّةِ؟ والأليقُ ببلاغةِ القرآنِ الحملُ على التمثيليَّةِ؛ لما تقدَّم.

وقولُ الألوسيِّ في معرضِ ترجيحِ الوجهِ الثاني: (وهو الأبلغُ) يدلُّ على أنَّ الوجهَ الأوَّلَ بليغٌ أيضاً، وليس مردوداً.

٥- ٣ في تفسيرِ قوله تعالى: (تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (١) الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَفُورُ (٢)) [الملك: ١- ٢].

قال الألوسيُّ: ((لِيَبْلُوَكُمْ))، أي: ليعاملكم معاملةً من يختبركم... وأصلُ البلاءِ الاختبارُ، ولأنَّه يقتضي عدمَ العلمِ بما اختبره - وهو غيرُ صحيحٍ في حقه عزَّ وجلَّ - حملَ الكلامَ على ما ذُكِرَ، ويرجعُ ذلك إلى الاستعارةِ التمثيليَّةِ، واعتبارُ الاستعارةِ التبعيَّةِ فيه دونها في البلاغةِ [٣٢].

أي أَنَّهُ لَمَّا تَعَدَّرَ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَى ظَاهِرِهِ، تَعَيَّنَ الْحَمْلُ عَلَى الْمَجَازِ،
فَيَكُونُ مَعْنَى (لِيَبْلُوكُمْ): يَعَامَلُكُمْ مَعَامَلَةً مِّنْ يَخْتَبِرُ، وَذَلِكَ إِمَّا عَلَى سَبِيلِ
الاسْتِعَارَةِ التَّمثِيلِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا اسْتِعَارَةٌ هَيْئَةً لِهَيْئَةٍ، شَبَّهَ مَعَامَلَتَهُ سَبْحَانَهُ لِعِبَادِهِ،
وَإِرَادَتَهُ لِإِظْهَارِ أَعْمَالِهِمِ الَّتِي يَعْلَمُهَا بَعْلَمِهِ الْأَزَلِيِّ؛ لِمَجَازَاتِهِمْ عَلَيْهَا، بِمَعَامَلَةِ
الْمَخْتَبِرِ لِمَنْ يَخْتَبِرُهُ، وَإِمَّا عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِعَارَةِ التَّبَعِيَّةِ، أَي: الْمَفْرَدَةِ التَّصْرِيحِيَّةِ
التَّبَعِيَّةِ، اسْتِعَارَ الْاِخْتِبَارَ لِلْعَلْمِ أَوْ لِإِرَادَةِ إِظْهَارِ الْأَعْمَالِ، ثُمَّ سَرَى ذَلِكَ إِلَى
الْفِعْلِ، فَكَانَتْ تَبَعِيَّةً؛ لِأَنَّهَا وَاقَعَتْ فِي الْفِعْلِ، وَهُوَ (لِيَبْلُوكُمْ)، لَا فِي الْاسْمِ.

وَالأَبْلَغُ عِنْدَ الْأَوْسِيِّ هُوَ التَّمثِيلِيَّةُ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: (وَاعْتِبَارُ الْاسْتِعَارَةِ
التَّبَعِيَّةِ فِيهِ دُونَهَا فِي الْبَلَاغَةِ)، وَإِنَّمَا كَانَتْ أْبْلَغُ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ تَصَوُّرِ هَيْئَةِ
الْمُسْتَعَارِ وَهَيْئَةِ الْمُسْتَعَارِ لَهُ، وَفِي ذَلِكَ تَقْرِيرٌ بَلِيغٌ لِّلْمَعْنَى فِي نَفْسِ السَّمْعِ،
لِاسِيْمَا وَالْمَقَامِ مَقَامٌ حَتَّى عَلَى الْإِنْفَاقِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

وقوله: (دونها في البلاغة) دليل على أن الوجه الأول بليغ أيضاً.

٥- في تفسير قوله تعالى: (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم

المفلحون) (البقرة: ٥).

اختلف في بيان الاستعارة في هذه الآية:

فَقِيلَ: الْإِيتْيَانُ بِحَرْفِ الْاسْتِعْلَاءِ تَمَثِيلٌ لِحَالِهِمْ؛ بِأَنَّ شُبَّهَتْ هَيْئَةً تَمَكُّنَهُمْ
مِنَ الْهُدَى وَثَبَاتِهِمْ عَلَيْهِ وَسِيرِهِمْ فِي طَرِيقِ الْخَيْرَاتِ، بِهَيْئَةِ الرَّاكِبِ فِي الْاِعْتِلَاءِ
عَلَى الْمَرْكُوبِ وَالتَّمَكُّنِ مِنْ تَصْرِيْفِهِ، فَشُبَّهَتْ حَالَتُهُمْ الْمُنْتَزِعَةَ مِنْ مُتَعَدِّ بِتِلْكَ
الْحَالَةِ الْمُنْتَزِعَةِ مِنْ مُتَعَدِّ تَشْبِيْهًا ضَمْنِيًّا، دَلَّ عَلَيْهِ حَرْفُ الْاسْتِعْلَاءِ؛ لِأَنَّ
الْاِسْتِعْلَاءَ تَمَكُّنُ شَيْءٍ مِنْ أَقْوَى أَنْوَاعِ شَيْءٍ، فَتَكُونُ كَلِمَةُ (عَلَى) بَعْضَ الْمَرْكَبِ
الدَّالَّ عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَشَبَّهَةِ بِهَا عَلَى وَجْهِ الْإِيجَازِ، وَأَصْلُهُ: أَوْلَيْتُكَ عَلَى مَطِيَّةٍ
الْهُدَى، فَالْاِسْتِعَارَةُ تَمَثِيلِيَّةٌ تَصْرِيحِيَّةٌ، إِلَّا أَنَّ الْمَصْرَحَ بِهِ بَعْضُ الْمَرْكَبِ الدَّالُّ لَا
جَمِيعُهُ [٣٣].

وقيل: الاستعارة في الآية تصريحيةً تبعيةً في الحرف؛ شبه التمسك بالهدى عند المتقين، بتمكّن الراكب من الدابة، وسرى التشبيه إلى معنى الحرف، وهو (على) [٣٤].

وقيل: استعارة مكنية مفردة؛ شبه الهدى بمركوب، وحرف الاستعلاء قرينة على ذلك؛ لأنه من لوازم المركوب [٣٥].

والحاصل أنه لا نزاع بين الجميع أن في الآية تشبيه أشياء بأشياء على الجملة حاصلة من ثبوت الهدى للمتقين، ومن ثبوت الاستعلاء على المركوب، ولكن الاختلاف في تعيين الطريقة الحاصل بها هذا التشبيه، فجعلها بعضهم طريقة التمثيلية، بأن يكون تشبيه تلك الأشياء حاصلاً بالانتزاع والتركيب لهيئة، وجعلها بعضهم طريقة التبعية، بأن يكون المشبه والمشبّه به فردين من تلك الأشياء، ويحصل العلم ببقية تلك الأشياء بواسطة تقييد المفردين [٣٦].

ورجح ابن عاشور أن تكون الاستعارة تمثيلية؛ لكونها أبلغ، فقال بعد ذكر الاختلاف السابق، وتحرير محل النزاع: (تقرّر في علم البيان أن أهله أشدّ حرصاً على اعتبار تشبيه الهيئة، فلا يعدلون عنه إلى المفرد مهما استقامت اعتباره... إذا تقرّر هذا تبين لديك أن للتشبيه التمثيلي الحظ الأوفى عند أهل البلاغة، ووجهه أن من أهم أغراض البلاغ وأولها باب التشبيه، وهو أقدم فنونها، ولا شك أن التمثيل أخص أنواع التشبيه؛ لأنه تشبيه هيئة بهيئة، فهو أوقع في النفوس وأجلى للمعاني. ونحن نجد اعتبار التمثيلية في الآية أرجح؛ لأنها أوضح وأبلغ وأشهر... وأما كونها أبلغ؛ فلأن المقام لما سمح بكلا الاعتبارين - أي: التمثيل والإفراد - باتفاق الفريقين، لا جرم كان أولاهما بالاعتبار ما فيه خصوصيات أقوى وأعرّ [٣٧].

ويؤخذ من كلام ابن عاشور قاعدة مهمة هي لبّ الكلام في الترحيح بالبلاغة في معنى المعنى، وهي أنه إذا سمح المقام باعتبارين، كالتمثيل والإفراد، أو كالتمثيل والكناية، فإن الأولى للمفسر أن يختار ما فيه

خُصُوصِيَّاتٌ بِلَاغِيَّةٍ أَكْثَرُ، وَهَذِهِ الْخُصُوصِيَّاتُ رَاجِعَةٌ إِلَى قُوَّةِ إِثْبَاتِ الْمَعْنَى الثَّانِي، وَتَقْرِيرِهِ فِي نَفْسِ السَّمَاعِ.

وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِ أَيْضاً أَنَّ الْوَجْهَ الْآخَرَ بَلِيغَةٌ أَيْضاً؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (لِأَنَّهَا أَوْضَحُ وَأَبْلَغُ وَأَشْهَرُ) يَعْنِي أَنَّ الْوَجْهَ الْآخَرَ بَلِيغَةٌ وَوَاضِحَةٌ وَمَشْهُورَةٌ.

وَخِلَاصَةُ الْمَثَالِ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْمَقْصُودَ بَيَانُ اتِّصَافِ الْمُتَقِينَ بِالْهَدَى عَلَى أْبْلَغِ وَجْهِ وَآكِدِهِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي كَيْفِيَّةِ إِفَادَةِ هَذَا الْمَعْنَى، وَالْأَبْلَغُ جَعَلَ ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْاسْتِعَارَةِ التَّمثِيلِيَّةِ.

هَذَا، وَقَدْ بَقِيَ أَنْ أُشِيرَ فِي خَاتِمَةِ الْكَلَامِ عَنِ الْأَمْثَلَةِ التَّطْبِيقِيَّةِ إِلَى أَنَّ التَّرْجِيحَ بِالْبَلَاغَةِ فِي مَعْنَى الْمَعْنَى لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ الطَّبِيبِيُّ وَالْأَلُوسِيُّ وَابْنُ عَاشُورَ، بَلْ كَانَتْ لَهُ أَمْثَلَةٌ أَيْضاً عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ، وَلَكِنِّي اقْتَصَرْتُ عَلَى مَا ذُكِرَ؛ لِضِيقِ مَجَالِ الْبَحْثِ؛ وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْقِسْمِ التَّطْبِيقِيِّ هُوَ التَّمثِيلُ لِفِكْرَةِ الْبَحْثِ، لَا الْحَصْرَ، وَلَا الْاسْتِقْصَاءَ.

٦ - الخاتمة والنتائج:

تبيّن من خلال البحث النتائج الآتية:

٦- ١ مدارُ المعاني الثواني على مباحثِ علم البيان، وهي: الكناية، والاستعارة، والتَّمثِيلُ، ولا تكونُ هذه المعاني في مباحثِ علم المعاني، ولا في مباحثِ علم البديع.

٦- ٢ إنَّ المفسِّرَ الذي أُوتِيَ ذوقاً بلاغياً لا يكتفي باختيارِ وجهِ بليغٍ في تفسيرِ الآية، وإنَّما يتحرَّى أْبْلَغَ الْوَجْهَ وَأَشَدَّهَا توكيداً في إفادةِ المعنى الثاني الذي يدلُّ عليه المعنى الأوَّلُ الظاهر، كما تبيّن في الأمثلة التي اشتملَ عليها هذا البحثُ.

٦- ٣ الاستعارة التَّمثِيلِيَّةُ أْبْلَغُ مِنَ الْاسْتِعَارَةِ الْمَفْرَدَةِ، وَمِنْ الْكِنَايَةِ أَيْضاً، لِأَسِيْمًا إِنْ كَانَتْ الْأَنْسَبَ لِلْمَقَامِ وَلِنَكْتَةِ بِلَاغِيَّةٍ أُخْرَى؛ فَقَدْ اشتملَ الْبَحْثُ

على أربعة أمثلة، وكانت الاستعارة التمثيلية هي الأرجح والأبلغ في كل واحد من هذه الأمثلة.

٦-٤ الترجيحُ بالبلاغة في المعاني الثواني يكونُ بين الوجهِ البليغِ والوجهِ الأبلغِ، لا بين الوجهِ المقبولِ والوجهِ المردودِ.

المراجع

- ١ - الزركشي محمد بن عبد الله بن بهادر، ١٩٩٤م - البحر المحيط في أصول الفقه. الطبعة الأولى، دار الكتبي، ج٨، ص١٤٥.
- ٢- انظر: السمعاني منصور بن محمد، ١٩٩٩م - قواطع الأدلة في الأصول. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ببيروت، ج١، ص٤٠٤. والغزالي محمد بن محمد، ١٩٩٣م - المستصفي. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ص٣٧٥. والرازي محمد بن عمر، ١٩٩٧م - المحصول. الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، ج٥، ص٣٩٩.
- ٣- الحربي حسين بن علي، ١٩٩٦م - قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية. الطبعة الأولى، دار القاسم بالرياض، ص٣٤.
- ٤- القزويني محمد بن عبد الرحمن، د/ت - الإيضاح في علوم البلاغة. د/ط، دار الكتب العلمية ببيروت، ص١١.
- ٥- انظر: التفزازاني مسعود بن عمر، د/ت - شرح تلخيص المفتاح المطبوع مع شروح أخرى. د/ط، دار السرور ببيروت، لبنان، ج١، ص١٢٣-١٢٤.
- ٦ - انظر: القزويني محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة. ص٥-٧.
- ٧- انظر: المرجع السابق. ص٧-١٠.
- ٨- الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن، د/ت - دلائل الإعجاز. د/ط، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص٢٦٣.

٩- انظر: المرجع السابق. ص ٢٦٢.

١٠ - انظر: المرجع السابق. ص ٢٦٢.

١١- انظر: المرجع السابق. ص ٧٠، والقزويني محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة. ص ٣٤٠. قال العلوي: (وذلك لأن دلالة هذه الأمور على ما تدل عليه، إنما كان دلالة باللازم والتابع، ولا شك أن الدلالة على الشيء بلازمه أكتشف لحالِهِ، وأبين لظهوره، وأقوى تمكناً في النفس من غير ما ليس بهذه الصفة). العلوي يحيى بن حمزة، ١٤٢٣ هـ - الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. الطبعة الأولى، المكتبة العصرية ببيروت، ج ١، ص ١٥٦.

١٢- انظر: الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز.

ص ٧١.

١٣- انظر: المرجع السابق. ص ٧١.

١٤ - انظر: المرجع السابق. ص ٧١.

١٥- انظر: الزمخشري محمود بن عمر، ١٤٣٤ هـ - الكشاف المطبوع بأعلى

حاشية فتوح الغيب. الطبعة الأولى، جائزة دبي للقرآن الكريم، ج ١٤، ص ٤٥٠.

١٦- عرّف القزويني الكناية بقوله: (لفظاً أريد به لازم معناه، مع جواز إرادة

معناه حينئذ). القزويني محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة.

ص ٣٣٠. وأمّا التلويح فعرفه الطيبي بقوله: (وهو ما يُشار به إلى المطلوب من

بعد، مع خفاء). زموط عبد الستار حسين ميروك، ١٩٧٧ م - التبيان في البيان

للإمام الطيبي، تحقيقاً ودراسةً. رسالة دكتوراه في البلاغة والنقد، جامعة

الأزهر، كلية اللغة العربية، ص ١٤٦. والمراد بالبعد أن يُنقل إلى الملزوم

بوساطة لوازم، وسُمي تلويحاً لبعده المطلوب، ومثاله قولهم: كثير الرماد؛ فإنه

يُنقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القُدور، ومنها إلى كثرة

الطباخ، ومنها إلى كثرة الأكلة، ومنها إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى المقصود،

وهو كونه مضافاً. انظر: القزويني محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة. ص ٣٣٢. وبيان التلويح في الآية أن الامتحان والتجربة يلزم منهما مزاوله الأمر ومعالجته مرة بعد أخرى، ويلزم من هذه المزاوله والمعالجة التمرن في الأمر.

١٧- أي أن التقوى تمكنت من قلوبهم، وثبتوا عليها، بحيث لا يوجدون في حال ما غير متقين. انظر: ابن عاشور محمد بن محمد، ١٩٨٤ هـ - التحرير والتنوير. د/ط، دار التونسية للنشر، تونس، ج ٢٦، ص ٢٢٣.

١٨- انظر: الطيبي الحسين بن عبدالله، ١٤٣٤هـ - فتوح الغيب. الطبعة الأولى، جائزة دبي للقرآن الكريم، ج ١٤، ص ٤٥٢.

١٩- انظر: الزمخشري محمود بن عمر، الكشاف. ج ١٤، ص ٤٥٠-٤٥١.

٢٠- عرّف القزويني المجاز المرسل بقوله: (هو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التشبيه). القزويني محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة. ص ٢٧٧.

٢١- انظر: الطيبي الحسين بن عبدالله، فتوح الغيب. ج ١٤، ص ٤٥٢.

٢٢- انظر: الزمخشري محمود بن عمر، الكشاف. ج ١٤، ص ٤٥٢.

٢٣- وتسمى أيضاً المجاز المركب. انظر: التفتازاني مسعود بن عمر، ١٣١٠هـ - المطول على التلخيص. د/ط، دار سعادة، ص ٣٨٠. وهي تشبيه إحدى صورتين متترعتين من أمرين أو أمور بالأخرى، ثم تدخل المشبه في جنس المشبه بها مبالغة في التشبيه، فتذكر بلفظها من غير تغيير بوجه من الوجوه. انظر: القزويني محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة. ص ٣١٢.

٢٤- انظر: الطيبي الحسين بن عبدالله، فتوح الغيب. ج ١٤، ص ٤٥٣.

٢٥- انظر: الألويسيُّ محمود بن عبد الله، ١٤١٥ هـ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت، ج ١٣، ص ٢٩٠.

٢٦- تنقسم الاستعارة إلى مصرّحة، ومكنّية: والمراد بالأولى أن يُحذف المشبّه، ويُذكر المشبّه به، والمراد بالثانية أن يُذكر المشبّه، ويُحذف المشبّه به، ويُدلّ عليه شيء من لوازمه. انظر: السكاكيُّ يوسف بن أبي بكر، ١٩٨٧ م - مفتاح العلوم. الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ص ٣٧٣، وزمّوط عبد الستار حسين مبروك، التبيان في البيان للإمام الطيبي تحقيقاً ودراسةً. ص ١٢٥.

٢٧- عرّف الهاشميُّ التعريض بقوله: (هو أن يُطلق الكلام، ويشار به إلى معنى آخر، يُفهم من السّياق). الهاشمي أحمد بن إبراهيم، د/ت - جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع. د/ط، المكتبة العصرية بيروت، ص ٢٨٩. ولعلّ التعريض في الآية مستفاداً من دلالة الحصر الذي يفيدُه تعريف طرفي الإسناد في قوله تعالى: (أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى)، كأنّه قيل: أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى، لا غيرهم.

٢٨- الطيبي الحسين بن عبدالله، فتوح الغيب. ج ١٤، ص ٤٥٣.

٢٩- انظر: الألويسيُّ محمود بن عبد الله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. ج ١٤، ص ١٧٤.

٣٠- تنقسم الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار إلى تقسيماتٍ مختلفة، منها: أنّها إما أصلية، أو تبعية؛ فإن كان المستعار اسم جنس فأصلية، كاستعارة لفظ الأسد للرجل الشجاع، وإلا فتبعية، كالصّفات، والحروف، والأفعال وما يُشتق منها كاسم الفاعل والمفعول والصّفة المشبّهة... الخ. انظر: القزويني محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة. ص ٣٠٤، وزمّوط عبد الستار حسين مبروك، التبيان في البيان للإمام الطيبي، تحقيقاً ودراسةً. ص ١٢٨،

والتفتازاني مسعود بن عمر، المطوّل على التلخيص. ص ٣٧١-٣٧٢. وبيان الاستعارة في الآية أنّ القرض استُعيرَ للإنفاق، وسرى ذلك إلى الفعل، فكانت الاستعارة تبعيةً؛ لأنّها وقعت في الفعل (يُقرضُ).

٣١- الألويسيّ محمود بن عبد الله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. ج ١٤، ص ١٧٤.

٣٢- المرجع السابق. ج ١٥، ص ٦.

٣٣- انظر: ابن عاشور محمد بن محمد، التحرير والتنوير. ج ١، ص ٢٤٢.

٣٤- انظر: الجرجاني علي بن محمد، د/ت - حاشية على تفسير الكشاف. د/ط، مخطوط، لوحة ٨١.

٣٥- انظر: الجرجاني علي بن محمد، ١٣١٠هـ - حاشية على المطول، مطبوع في هامش المطول. د/ط، دار سعادة، ص ٣٩٤.

٣٦- انظر: ابن عاشور محمد بن محمد، التحرير والتنوير. ج ١، ص ٢٤٣.

٣٧- المرجع السابق. ج ١، ص ٢٤٤.

